

أضواء البيان

@ 507 قوله تعالى : { وَالْأَحْكَافِطِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَاافِطَاتِ وَالذَّكِرِينَ }
اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }
، وأوضح تأكيد حفظ الفرج عن الزنى في آيات أخر ؛ كقوله تعالى : { وَلَا تَقْرَبُوا
الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا } ، وقوله تعالى : { وَاللَّذِينَ لَا
يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ
اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ } ، إلى غير ذلك من الآيات .
وأوضح لزوم حفظ الفرج عن اللواط ، ويُنَّ أنه عدوان في آيات متعددة في قصّة قوم لوط ؛
كقوله : { أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ
لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَنْزِلِ وَأَجْرَكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ } ، وقوله تعالى : {
وَاللُّوطَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ
بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ * أَتُنذِرَكُمْ لَأَتَأْتُونَ الرَّجَالَ
وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْذِرَ } ، إلى غير ذلك من
الآيات . .

وقد أوضحنا كلام أهل العلم وأدلّتهم في عقوبة فاعل فاحشة اللواط في سورة (هود) ،
وعقوبة الزاني في أول هذه السورة الكريمة . .
واعلم أن الأمر بحفظ الفرج يتناول حفظه من انكشافه للناس . وقال ابن كثير رحمه الله
في تفسير هذه الآية : وحفظ الفرج تارة يكون بمنعه من الزنى ؛ كما قال تعالى : {
وَاللَّذِينَ هُمْ لِغُفُوجِهِمْ حَافِطُونَ } ، وتارة يكون بحفظه من النظر إليه كما
جاء في الحديث في مسند أحمد والسنن : (احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك) ،
إله منه . .

وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة : { قُلْ لِلَّهِ وَمَنِينَ يَغُضُّوا مِنْ
أَبْصَارِهِمْ } ، قال الزمخشري في الكشاف : من للتبعيض والمراد غَضُّ البصر عما يحرم ،
والاقتصار به على ما يحلّ ، وجوز الأخفش أن تكون مزيدة ، وأباه سيبويه ، فإن قلت : كيف
دخلت في غَضُّ البصر دون حفظ الفرج ؟ قلت : دلالة على أن أمر النظر أوسع ، إلا ترى أن
المحارم لا بأس بالنظر إلى شعورهن ، وصدورهن ، وثديهن ، وأعضادهن ، وأسوقهن ، وأقدامهن
، وكذلك الجواري المستعرضات ، والأجنبية ينظر إلى وجهها وكفيها وقدميها في إحدى
الروايتين ، وأمّا أمر الفرج فمضيق ، وكفاك فرقًا أن أبيع النظر إلا ما استثنى منه ،

وحظر الجماع إلا ما استثنى منه ، ويجوز أن يراد مع حفظها من الإفضاء إلى ما لا يحلّ حفظها
عن الإبداء .